مؤتمر المرأة العربية في الأجندة التنموية 2015 - 2030

جمهورية مصر العربية، 29 نوفمبر - 1 ديسمبر 2015

التمويل من أجل التنمية

مؤتمر المرأة العربية في الأجندة التنموية 2015 - 2030

جمهورية مصر العربية، 29 نوفمبر - 1 ديسمبر 2015

التمويل من أجل التنمية

التمويل من أجل تنمية المرأة

إعداد:

أ.د. منى عبد العال سيد دسوقي

أستاذ التنمية الإقليمية – معهد التخطيط القومي

التمويل من أجل تنمية المرأة

مقدمة:

لقد أدت الأحداث التي وقعت عام 2011 في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، ومطالبات المواطنين بدول تلك الثورات بمزيد من العدالة الاجتماعية، وتكافؤ الفرص، والمزيد من النتائج التنموية؛ الى تنبيه العالم بمعاناة هؤلاء، وضرورة تحقيق معدلات تنموية مرتفعة، وأصبحت قضية البحث عن مصادر جديدة للنمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل المجزي تتصدر مقدمة اهتمامات السياسات العامة.

التنمية عمل تقدمي ذلك إنها تهدف إلى تحقيق الرفاهية والارتقاء بالمجتمع. وهي تطوير للإنسان، ولموارده، ومؤسساته، وكافة مستوياته المادية والثقافية أي أنها تطوير كامل لبنيان المجتمع، وهذا يعنى إنها تركز على الإنسان فهو وسيلتها وغايتها. فالبشر هم الثروة الحقيقية للأمم، والتنمية البشرية هي " عملية توسيع خيارات البشر. "

ويشير أمارتيا صن[1] الى أن مفهوم التنمية يشمل ثلاث مكونات رئيسية وهي:

1. توفر مقومات الحياة وتتضمن توفير الحاجات الأساسية للإنسان (تعليم/ مأكل /علاج / مسكن)، وكل ما يخرج الإنسان من دائرة الفقر والتخلف.
2. احترام الإنسان لذاته من خلال الاعتماد على نفسه لتلبية متطلبات الحياة.
3. الحرية؛ بمعنى أن يشمل مفهوم التنمية تحقيق العدل والمساواة بين جميع الأفراد وجميع الفئات، بحيث يكون لدى الأفراد القدرة على التعبير عن ذاتهم وآرائهم مع حقهم في الاختيار.

ورغم أن؛ الإنسان يعني كلا من الرجل والمرأة، شقي البشر اللذان يجب أن يتكاتفا لتحقيق الأهداف التنموية المنشودة معاً؛ إلا أن هناك عديد من الدراسات المؤكدة لوجود العديد من القيود على المرأة العربية تحد من مشاركتها في الحياة الاقتصادية، والسياسية، والمجتمعية، والصحية، والتعليمية والبيئية بالمقارنة مع بلدان نامية اخرى، كما توجد عوائق قانونية واجتماعية موروثة تعيق من انخراط المرأة بشكل كامل في المسار التنموي. وهناك فجوة كبيرة بينها وبين الرجل في اتخاذ القرار المصيري بالنسبة لذاتها والى شؤون الاسرة والمجتمع. وفي كثير من البلدان قد تُحرم من التعليم والعمل ويفرض عليها الزواج المبكر وتحدد مكانتها في المجتمع بقدرتها على الانجاب؛ مما يؤكد ضرورة الأخذ بمنظور النوع الاجتماعي عن إعداد الخطط التنموية

[1] أمارتيا صن، كتاب عالم المعرفة، "التنمية حرية" ترجمة شوقي جلال، مايو 2004.

واختيار برامجها ومشروعاتها؛ وإلا عجزت خطط وبرامج التنمية على تلبية احتياجات المرأة المتنوعة وإهمال أدوارها المتعددة بل وفشل الكثير من المشاريع في تحقيق الاهداف التنموية المرجوة.

تعتمد التنمية بالدرجة الأولى على التمويل المحلي لإحداث زيادات في معدلات التنمية، ذلك أنها تنطلق من محاولة إشباع وتحقيق الاحتياجات الفعلية للمواطنين، عن طريق تنفيذ عديد من البرامج التي تتضمن مجموعات من مختلف المشروعات. وتنفيذ برامج ومشروعات التنمية يتطلب تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية. بمعنى أن تحقيق التنمية المنشودة يحتاج بالضرورة الى توفير التمويل المناسب لتنفيذ أنشطة مشروعاتها.

مشكلة التنمية الأساسية هي نقص في التمويل وضعف في الاستثمارات، كما أن توفير الموارد المالية؛ يعتبر من الأسس التي تساعد على حل مشاكل المجتمع الاقتصادية. لذلك فإن مناقشة موضوع التمويل وربطه بالتنمية؛ يعتبر موضوع حيوي، حيث أن التمويل مشكلة، تعاني منها أغلب الدول العربية بسبب نقص الموارد المالية اللازمة لتمويل خطط التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة والمساعدة في تحقيق تنمية أفضل على مستوى المنطقة العربية .

" وقد حظي موضوع تمويل التنمية باهتمام بالغ على المستوى الدولي وذلك على أثر إعلان الألفية للأمم المتحدة في سبتمبر 2000، والذي تضمن التوافق الدولي حول الأهداف الإنمائية للألفية. ولم يكن مُستغرباً أن تدعو الأمم المتحدة لمؤتمر دولي لتمويل التنمية انعقد في مدينة مونتيري بالمكسيك، خلال الفترة 18–22 مارس 2002. وبعد مرور سبعة أعوام على انعقاد هذا المؤتمر شهدت الدوحة، عاصمة دولة قطر، انعقاد مؤتمر "المتابعة الدولي لتمويل التنمية" خلال الفترة 29 نوفمبر – 2 ديسمبر 2008، مؤكداً الأولوية التي يوليها المجتمع الدولي لقضية تمويل التنمية في الدول النامية بهدف تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد أكّد "إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية" على الأهمية المحورية "لتعبئة الموارد المالية من أجل التنمية والاستخدام الفعال لتلك الموارد في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ."وأكّد الإعلان "على أن كل بلد يتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنميته الاقتصادية والاجتماعية"، وشدّد على أهمية "دور السياسات الوطنية والموارد المحلية والاستراتيجيات الإنمائية" في تمويل التنمية، ولكنه أقرّ بالدور الذي تلعبه التدفقات الخارجية الخاصة والعامة في مثل هذا التمويل"[2]. وفي الفترة من13–16 يوليو 2015 انعقد في اديس ابابا المؤتمر الدولي

[2] عبد الله محجوب الحسيني (- عضو مجلس الإدارة - أحمد عبد الله الزيدان (- الأستاذ حياة الحويدي (، الأستاذ فيصل التميمي) أوراق مختارة من المؤتمر الدولي الثاني عشر للتخطيط - المحور الرئيسي الثاني عشر 13-11 : مايو 2011، الناشر: المعهد العربي للتخطيط، الكويت-2012.

الثالث لتمويل التنمية بعنوان " أوان التنمية العالمية"، وقد جمع المؤتمر ممثلين سياسيين رفيعي المستوى من رؤساء الدول والحكومات ووزراء المالية والشؤون الخارجية والتعاون الإنمائي، وكذلك جميع الجهات المؤسسية المعنية، والمنظمات غير الحكومية وكيانات قطاع الأعمال، بهدف مناقشة سبل استخدام مليارات الدولارات لتحسين حياة الناس وحماية كوكب الأرض.

وقد توصل المشاركون في نهاية المؤتمر إلى سلسلة من التدابير الجريئة لإصلاح الممارسات المالية العالمية وخلق استثمارات لمواجهة مجموعة من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وفي البند السادس من الأجندة التنفيذية لنتائج المؤتمر تم "إعادة التأكيد على إيمان الحضور بأن تحقيق مساواة النوع، وتمكين المرأة والفتاة، ووصولهن الى حقوقهن الإنسانية يعتبر ضرورة لتحقيق نمو اقتصادي شامل ومعزز، ولتحقيق التنمية المستدامة. كما كرر الدعوة لتضمين وادماج النوع الاجتماعي باستخدام اجراءات هادفة والاستثمار في تكوين وتنفيذ جميع السياسات المالية، والاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية. كما تم التأكيد على الالتزام بتبني وتعزيز استخدام سياسات راسخة، وتشريعات نافذة وإجراءات مرنة للارتقاء بمساواة النوع، وتمكين المرأة والفتاة في جميع المجالات وعلى كافة المستويات للتأكد من الحقوق المتساوية للمرأة، وقدرتها على الوصول والمشاركة والقيادة في الاقتصاد، والتأكيد على الحد من العنف ضد المرأة والتمييز بجميع اشكاله[3].

I. التنمية والتمويل، وإشكالية تمويل برامج ومشروعات تنمية المرأة:

تعاني غالبية الدول النامية من عجز مواردها المحلية عن الإيفاء بكافة احتياجات ومتطلبات تحقيق الخطط التنموية بها، ويندرج ذلك على جميع الدول العربية ما عدا دول الخليج الغنية بمورد البترول.

وتتسم تلك الدول النامية بعدد من الخصائص لعل أهمها: انخفاض مستوى الدخل القومي ومعدل نموه، ولأن معدل نموها السكاني مرتفعاً فإن معدل نمو الدخل الفردي فيها أيضا يتسم بالانخفاض. ويعود ذلك بصفة أساسية إلى انخفاض كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية، بالإضافة إلى سوء توزيع الدخل القومي بين أفراد المجتمع، وانخفاض إنتاجية القطاعات الخاصة نتيجة لتدني مستوى إنتاجية العمل التي يساعد على وجودها ندرة الموارد الرأسمالية المكملة لعناصر الإنتاج الأخرى كالعمل والأرض. ومن ثم يظهر مبدأ تناقص الإنتاجية الحدية في النشاطات الإنتاجية وخاصة قطاعات الإنتاج التقليدية كالزراعة. بالإضافة الى صغر حجم السوق المحلية والاعتماد المتزايد على السوق العالمية، ويرجع ذلك الى انخفاض القدرة الشرائية للأفراد

[3] **UN,**Addis Ababa Action Agenda of the Third International Conference on Financing for Development (Addis Ababa Action Agenda, Sixty-ninth session, Agenda item 18. 17 August 2015.

مما يترتب عليه آثار سلبية منها عدم القدرة على إنشاء وحدات إنتاجية ذات طاقات إنتاجية عالية تسمح بتدني التكاليف وفقا للمفهوم الاقتصادي، وعدم استفادتها من وفرات الإنتاج الواسع، كما أن هذه الدول تعتمد في تجارتها الخارجية على تصدير المواد الأولية واستيراد المواد المصنعة، ودائماً لا يكون معدل التبادل التجاري في صالحها. يضاف لكل ذلك عدم كفاية وكفاءة البنى التحتية أو الأساسية كالوسائل الصحية أو التعليمية وضعف كفاءة الوسائل التكميلية للعمليات الإنتاجية كمختلف المرافق من طرق ووسائل النقل ووسائل التخزين.

ومن الثابت أن الفقر والتخلف يعتبران عاملان متلازمان ومترابطان، ويؤثران بصورة مباشرة في حياة غالبية سكان العالم خاصة النساء، ففي العالم أكثر من 1.3 مليار نسمة من الفقراء المدقعين، ويشكل فقراء الريف السواد الأعظم من الفقراء في البلدان النامية، يؤثر الفقر الريفي على حياة ما يزيد على خُمْس سكان العالم. فأكثر من نصف مليار نسمة يعانوا من سوء التغذية، ونحو مليار نسمة لا يحصلون على الغذاء الكافي، وما يزيد عن 1.2 مليار نسمة لا يحصلون على مياه نقية، وحتى في الدول الصناعية يعيش حوالي 100 مليون نسمة دون خط الفقر وتعاني أعداد كبيرة من فقدان المأوى وفرص العمل. ويعيش الملايين من الفقراء العرب دون خط الفقر في بلادهم عربيا، وتصنف الدول العربية إلى ثلاث مستويات طبقاً لكثافة الفقر الريفي المستوى الأول: يضم مجموعة الدول التي تقل بها نسبة فقراء الريف إلى مجموع الفقراء عن 33.3٪ وهي: جيبوتي والأردن ولبنان وتونس. المستوى الثاني: يضم مجموعة الدول التي تتراوح بها نسبة فقراء الريف إلى مجموع الفقراء بين 33.3٪ –66.6٪ وهي: الجزائر ومصر والمغرب. المستوى الثالث: يضم مجموعة الدول التي يزيد بها نسبة فقراء الريف / مجموع الفقراء عن 66.6٪ وهي: الصومال والسودان وسوريا واليمن[4].

كل ما سبق يحتم ضرورة اللجوء للإسراع بمعدلات التنمية في الدول العربية عموماً حتى يمكن تغيير ونقل المجتمع نحو الأحسن؛ حيث تهدف التنمية إلى تنمية الموارد والإمكانات الداخلية للمجتمع، ومواطنيه؛ مع ضرورة التأكد من انتفاع كافة فئات وشرائح السكان من هذا التغيير الإيجابي.

ونموذج التنمية البشرية المستدامة " Sustainable Human Development "، المشار اليه سالفاً، والذي يعني بتمكين جميع أفراد المجتمع و تنمية قدراتهم إلى أقصى حد ممكن من خلال التعليم و التدريب و خلق فرص العمل مناسبة؛ يدعو الى ضرورة إيلاء المرأة في الدول النامية عامة، والدول العربية بصفة خاصة

[4]محمد الفاتح عبد الوهاب العتيبي،" تفعيل دور المرأة في التنمية عبر التمويل الأصغر"، البوابة العربية للتمويل الأصغر، كما جاء بالموقع http://www.arabic.microfinancegateway/

اهتماما هادفاً، لتحقيق الأهداف التنموية الوطنية بمشاركة المرأة، وليس بمعزل عن تواجدها الفاعل والفعال. حيث أنه من المؤكد؛ أن الأبعاد المجتمعية المتمثلة في العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية؛ التي تعمل على إقصاء المرأة بعيداً عن الاستفادة من الخدمات حتى ولو كانت متاحة، والمشاركة في العمليات التنموية ترتبط بعوامل محلية وإقليمية ودولية، وتعمل على تكريس النظرة الدونية للمرأة وعدم تقدير قيمة ما تؤديه من أنشطة، وبالتالي عدم تمكنها من المشاركة الفاعلة في الجهود والأنشطة التنموية.

وأصبح محتم على الدول العربية أن تتطلع الى النماذج الجديدة للتنمية، ووسائل تحقيق النمو والتقدم والتي تركز أكثر على الصادرات والاستثمار الخاص و"تستثمر بشكل أكثر إنتاجية في الموارد غير النفطية، ولا سيما رأس المال البشري. ولما كانت المرأة لا تزال مورداً غير مستثمر بصورة كبيرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا رغم أنها تشكل نحو 49٪ من السكان[5]. ما يدعو الى ضرورة الاستفادة القصوى من طاقاتهن في العمل لتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة تساعد في تمويل المشروعات التنموية لتحقيق الأهداف المنشودة، التي لن تتحقق لو ظلت النظم العربية تعمل بنصف قوة عملها؛ فتنتج نصف طاقاتها الإنتاجية.

إن المجالات التنموية المختلفة تحتاج لتوفير التمويل المناسب لتتمكن من تنفيذ برامجها ومشروعاتها حتى يمكنها الوصول الى أهدافها التنموية المنشودة. ففي مجال توفير الخدمات الاجتماعية ومختلف المرافق الأساسية من تعليم، وخدمات صحية، وثقافة، ومياه نقية، وصرف صحي، وكهرباء.....وكلها خدمات يقع على عاتق الدول توفيرها؛ ويجب أن يتوفر التمويل اللازم لإنشاء تلك الوحدات الخدمية وتجهيزها وتشغيلها، مع أخذ احتياجات المرأة وأولوياتها بعين الاعتبار.

وقد تحتاج المرأة الى قدر أكبر من التمويل نتيجة للفجوات القائمة بين الجنسين في غالبية المجالات المذكورة. فعلى سبيل المثال؛ " كان المسجلون بمرحلة الحضانة، في عام (1999) 17٪ من الذكور و14٪من الاناث(، وهو يشير الى أن رعاية الأطفال قبل سن المدرسة يقع بالأساس على عاتق النساء مما يعيق دورهن الإنتاجي؛ وفي حين تشكل الفتيات في بعض الدول نسبة تقدر بنحو 63٪ من طلاب الجامعات، لكنهن لا يشكلن سوى 28٪ فقط من القوة العاملة. وبالرغم من أن "العولمة وما تبعها من تزايد معدلات الخصخصة في المنطقة العربية والانفتاح على الأسواق العالمية كان لها بعض النتائج الإيجابية على شريحة صغيرة من نساء الطبقة الوسطي ذوات التعليم المرتفع ولكن؛ بقيت الغالبية العظمي من نساء

[5] البنك الدولي، "التنمية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا"، "النوع الاجتماعي والتنمية"، (2005).

الريف والطبقات الشعبية مهمشات"[6]. واكد تقرير مقدم للأمين العام للأمم المتحدة (2011) استمرار الفجوات بين الجنسين، حيث ذكر أن؛ " تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يتوقف بشكل حاسم على تعليم المرأة، حيث ثبت أن لارتفاع مستويات تعليم الإناث دور حاسم في تحسين الصحة وزيادة دخل الأسرة من خلال إتاحة فرص عمل أفضل للمرأة، وبالرغم من ذلك فإن هدف تحقيق المساواة بين الجنسين الذي كان من المقرر تحقيقه بحلول عام 2015 لا يزال بعيد المنال في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وشمال افريقيا، وغرب وجنوب آسيا. كما ذكر التقرير أن الفقر يجعل الفتيات في وضع غير موات، ذلك لأن حظوظ الفتيات اللاتي ينتمين الى أسر معيشية فقيرة في الالتحاق بالمدارس والتمكن من التعلم أقل من الذكور الذين ينتمون الى نفس مجموعة الأسر المعيشية"[7]

إن إشكالية المرأة والتنمية إشكالية متعددة الأقطاب، ولا يمكن حلها بمجرد المطالبة بمساواتها بالرجل، وإنما تحل بالقضاء على جميع أشكال وصور التمييز، والعمل على تمكينها في جميع المجالات؛ حيث أن التمييز يمكن أن يتم التصدي له من خلال التمكين. حيث يعمل التمكين على بناء وزيادة القدرات وإتاحة الفرص وفهم المرأة لما لها من حقوق إنسانية؛ وبالتالي خلق ظروف مواتية تجعل المرأة مسئولة عن تنمية نفسها، والحصول على حقوقها، وأن تصبح المرأة عنصراً فاعلاً في عمليات وإجراءات التنمية.

فلا بد من تمكين المرأة من التعلم والقضاء على الأمية، وتمكين الفتيات وزيادة قدراتهن على الالتحاق بالمدارس وتوفير وتحسين المبان المدرسية، **ورفع مستوى التأهيل المهني والتعليم الفني والبحث العلمي والتقني بما يتلاءم مع احتياجات الوطن العربي.** والاستثمار في مشاريع الهياكل الأساسية العامة وتوفير الخدمات العامة مثل: النقل، والمياه، والمرافق الصحية، ومصادر الطاقة لتقليل الوقت الذي تقضيه المرأة والفتاة في القيام بمهامهن الأسرية والعائلية. وتعزيز وتدعيم فرص المرأة والفتاة في الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما يجب رفع درجات وعي وتثقيف المرأة والفتاة في جميع المجالات السياسية، والاجتماعية والاقتصادية، والصحية وغيرها. ..

وحتى يمكن تحقيق التمكين الاقتصادي لا بد من توفير التمويل لخلق فرص العمل المطلوبة لتشغيل العاطلين عن العمل، وتوفير التمويل اللازم لمنح الائتمان لطالبيه. وبسبب معاناة المرأة من صعوبة الحصول

---

[6] World Bank (1995) Regional Perspectives on World Development Report 1995: Will Arab Workers Prosper or be Left out in the Twenty-First Century? World Bank, Washington, DC.

[7] ألمم المتحدة تقرير رقم دلي أل عن العامل للأمم المتحدة بتس يع ويجي ل تقرير دم لم حرز صب الأ مداف إلن طي ق للألفي ة، خي ارات الن مو الس تدام الش امل ق ضي ل تع زيز ج دول أ عم ال أل مم المتحدة الإنمائي عام 2015 ت موز لي ولي ه 2011. ك ما ش ب ال م وق ع http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N11/410/38/PDF/N1141038

على الأصول والائتمان، وافتقادها في غالب الأحيان للضمانات الأساسية اللازمة، ارتفاع معدلات البطالة والفقر بين النساء، وتحديات العولمة و الاندماج في الاقتصاد العالمي، انحياز السياسات الاستثمارية للمشروعات الكبيرة التي لا تستطيع ان تشارك فيها المرأة، ولضعف إمكانية التحرك بالنسبة للمرأة خاصة بالنسبة للسفر، والمشاركة في المعارض، والمشاركة في البورصات المالية المرتبط بارتفاع معدلات الأمية أو نقص مستويات التعليم، ومعوقات التنشئة الاجتماعية، ومعوقات المنظومة التعليمية ومعوقات الثقافة العامة أو فقر القدرات المالية وبالتالي؛ عدم القدرة على الوصول للمعلومات الاقتصادية والمالية أو المشاركة. بما يعني ضرورة التركيز على إيلاء اهتمام خاص لضمان وصول المرأة الى الائتمان، والى الأرض، والمواد الخام، ومختلف الموارد، كما أنه لابد من تدعيم فرص المرأة في التدريب، والتقنيات الحديثة خاصة في؛ مجالي الزراعة والصناعات الصغيرة، والعمل على إنهاء أي تحيز ضد المرأة في أسواق العمل. أي أنه لابد من توفير التمويل اللازم لتمكين المرأة اقتصادياً. فالتمكين الاقتصادي للمرأة: يعني جعل المرأة قادرة على الحصول على حقوقها الاقتصادية وتنمية هذه الحقوق بممارسة دور فعال في المجتمع بغرض تنمية هذا المجتمع؛ حيث أن اندماج المرأة في النشاط الاقتصادي وارتفاع نسبة مشاركتها في سوق العمل يؤدي إلى تحقيق العديد من المكاسب الاقتصادية. أول هذه المكاسب متعلق بالمرأة، حيث أنه يمكنها من الحصول على فرص التوظف التي تؤمن لها مصدراً دائماً للدخل، ومن ثم ينخفض احتمال تعرضها للمشاكل الاقتصادية أو يخرجها من حالة الفقر، وبالنسبة للاقتصاد ككل فمشاركة المرأة الكاملة تؤدي الى تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد البشرية المتاحة على المستوى القومي، مما يؤدي للإسراع بالوصول إلى معدلات النمو الاقتصادي وتطوير الأعمال، واكتساب الميزات التنافسية، ودعم تحقيق التنمية المستهدفة.

ولما كان القاسم الأكبر في تمويل الاحتياجات التنموية للمرأة يقع على عاتق الموازنات الوطنية، فإنه يجب التأكيد على أن موازنات الدول عبارة عن أدوات مالية تنموية تحتم الحقائق السابقة أن يتم التخطيط لها وإعدادها وتنفيذها مع أخذ منظور النوع الاجتماعي في الاعتبار؛ لتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وتلبية احتياجات كلاً من المرأة والرجل. فالمنهج التقليدي لإعداد الموازنات وتنفيذها لا يقيم وزناً للفوارق القائمة بين النساء والرجال في الحقوق، والاحتياجات، والمسؤوليات، والقدرات. أي أن؛ المنهج التقليدي يفترض تماثل احتياجات جميع الأفراد، بغض النظر عن مواقعهم الاقتصادية والاجتماعية واختلاف أدوارهم.

II. مصادر تمويل التنمية المحلية والدولية:

التمويل هو البحث عن الطرق المناسبة لتدبير الحصول على الأموال، واختيار وتقييم تلك الطرق، والحصول على المزيج الأفضل بينها بشكل يناسب كمية ونوعية الالتزامات المالية للدولة أو المشروع.

فالتمويل تعريفا هو: العمل على توفر النقود في الوقت المناسب، أي الوقت الذي تكون فيه الدولة، أو الجهة، أو المؤسسة في أمس الحاجة للأموال، ويوفر التمويل الوسائل التي تمكن الأفراد والمؤسسات من الاستهلاك والإنتاج في فترات معينة. وتمويل التنمية هو المحدد الأساسي لجهود التنمية.

وتتعدد مصادر التمويل ما بين مصادر داخلية، ومصادر خارجية. وتتوقف القدرة على "الحصول على تمويل خارجي جزئياً على أسلوب صناعة التمويل تجاه المقترضين"[8]. فيأتي تمويل التنمية إما عن طريق؛ تعبئة الموارد المالية المحلية من أجل التنمية؛ أو تعبئة الموارد الدولية من أجل التنمية؛ أو التركيز على التجارة الدولية كمحرك للتنمية؛ وكذلك عن طريق زيادة التعاون المالي والتقني الدولي لأغراض التنمية، وتشجيع ودعم الاستثمار الأجنبي المباشر وغيره من التدفقات الخاصة.

وتشمل المصادر الداخلية للتمويل الادخارات سواء كانت اختيارية أو إجبارية. "فالمدخرات إحدى المصادر الأساسية لتمويل التنمية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات المعاصرة"[9].

والادخار الاختياري هو ما يقوم به الأفراد والهيئات والمؤسسات اختيارياً وبمحض رغباتهم، ويتمثل في مدخرات القطاع العائلي التي تضم أقساط التأمين والمعاشات والودائع وحسابات التوفير والحسابات البنكية، وتملك الأصول كالأراضي والمزارع والمتاجر والعقارات. كما يشمل الادخار الاختياري مدخرات قطاع الأعمال ويقصد به كافة المشاريع الإنتاجية التي تستهدف تحقيق الأرباح من مبيعاتها التي تشكل بدورها مصدرا للادخارات وتنقسم هذه المدخرات إلى نوعين هما: ادخارات قطاع الأعمال الخاص الذي يكون بواسطة الأفراد المستثمرين أو المؤسسات، وتتمثل مدخراته في الأرباح غير الموزعة التي يتم تجنيبها بهدف تمويل عمليات الإحلال والتجديد. مع ملاحظة أن مدخرات قطاع الأعمال الخاص في الدول النامية قد تتسم بالضآلة الشديدة، بحيث لا يمكن الاعتماد عليها بدرجة كبيرة في عملية تمويل التنمية هذا بالإضافة إلى أن جانب هام من الأرباح غير الموزعة قد لا يمكن استخدامه كمصدر تمويلي.

وادخارات قطاع الأعمال العام التي تتكون من الضرائب، وشهادات الاستثمار، والإصدارات النقدية (التمويل بالعجز)، وتتمثل مدخراته ايضاً في الأرباح غير الموزعة ولكن مع اعتبار أنه المالك الوحيد لكل المشروعات العامة وبالتالي ستؤول اليه كل أرباح تلك المشروعات"[10].

---

[8] منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، "الدراسة وتنمية القطاع الخاص"، "الحكومة حصول زيادات أعلى في النطاق على التمويل والخدمات المالية"، 2013.

[9] -WWW.26 sep.net, Kahtan El Tawil, 25/02/2006.

والادخار الإجباري هو ما يفرض على الأفراد من قبل قوة خارجة عن إرادتهم، ويتمثل في الادخار الحكومي عن طريق الضرائب المباشرة وغير المباشرة، والتمويل التضخمي الذي يتسبب في ارتفاع معدل التضخم وبالتالي انخفاض الدخول الحقيقية للأفراد بما يعني إجبار الأفراد على إنقاص حجم استهلاكهم أو بمعنى آخر إجبار هؤلاء على تكوين ادخار حقيقي يستخدم في تمويل التنمية. والادخار الجماعي الذي يتكون من ادخارات تقتطع من دخول بعض الجماعات بطريقة إجبارية طبقا لقوانين معينة منها أرصدة صناديق التأمينات الاجتماعية بأنواعها المختلفة.

"تعبئة الموارد المحلية؛ تقع على عاتق البلدان النامية نفسها المسؤولية الرئيسية عن تحقيق النمو والتنمية المنصفة. وتنطوي هذه المسؤولية على تهيئة الظروف التي تتيح تأمين الموارد المالية اللازمة للاستثمار. ومن شأن الإجراءات التي يتخذها راسموا السياسات المحلية أن تلعب دورا كبيرا في تحديد حالة الحكم، وسياسات الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي، والمالية العامة، وحالة النظام المالي، وغير ذلك من العناصر الأساسية التي تشكل البيئة الاقتصادية للبلد. ومن العوامل الحاسمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأخذ بسياسة ضريبية سليمة، والإنفاق الاجتماعي بصورة تتسم بالمسؤولية، وتوفر نظام مالي يتسم بحسن الأداء والقدرة على المنافسة. وأخيرا فإنه من الضروري توفر خطة جيدة للمعاشات التقاعدية. ولكي تحقق أي خطة محددة لسداد الاشتراكات أثرها الاجتماعي الأعظم ينبغي أن تُستكمل بخطة تمولها الضرائب، لتوفير حد أدنى من المعاشات التقاعدية يكون له أثر تدرجي في عملية إعادة التوزيع وتوفير الضمانات للفقراء"[11].

كما تتعدد صور واشكال المصادر الخارجية لتمويل التنمية؛ فقد تكون على شكل تدفقات وتحويلات من المؤسسات والمنظمات الدولية مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي. أو تكون على شكل منح ومعونات النقدية و/أو العينية، أو على شكل خبرات فنية من الدول المانحة الى الدول النامية. أو قد يوفر المصدر الخارجي القروض لتمويل التنمية سواء عن طريق حكومات أجنبية أو هيئات تمويل دولية أو منظمات تمويل دولية. أو قد يساهم المصدر الخارجي في تمويل التنمية عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر أو غير المباشر في الدولة النامية المعنية. مع ملاحظة أن المعونات غالباً ما تكون بالغة التقييد، صعبة الشروط، وإدارتها لا تلبي الأولويات والاحتياجات المحلية. كما أن المانحين قد يستخدموا المعونات لتحقيق أهداف

---

[10] محمد فوزي بلول سعود، "مقدمة في اقتصاد التنمية"، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2004)، ص345، 346.

[11] تقرير مقدم من الفريق الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية للأمين العام للأمم المتحدة، كما جاء بموقع الإنترنت: *www.un.org/arabic/documents/reports/financing/A_55_1000.htm*

سياساتهم الخارجية أو لتعزيز صادراتهم، بدلا من العمل على تعظيم تأثيرها في خفض الفقر أو تعزيز النمو في الأماكن المحتاجة.

لذلك؛ فإن مبالغة الدول النامية في الاعتماد على التمويل الخارجي قد يؤدي الى وقوعها في مشكلات متعددة تتعلق حتى؛ بأمنها واستقرارها والاحتفاظ بإرادتها الحرة المستقلة. لذلك يجب على تلك الدول أن توجه جل اهتمامها لتمويل التنمية داخلياً أي بزيادة المدخرات الوطنية، وترشيد نفقات الموازنة العامة وتوجيهها لتمويل المشروعات الإنمائية المطلوبة والمستحقة الإنفاق فعلاً حتى تتمكن من المضي قدماً نحو تحقيق أهدافها الإنمائية بخطى ثابتة متواصلة ومستمرة.

ويجب استمرار التأكيد على أن التنمية المقصودة هي التنمية المستدامة المطلوب تحقيق أهدافها السبعة عشر حتى عام 2030، والتي لن تتحقق باستمرار وجود التمييز القائم على أساس النوع الاجتماعي. "وأنجع سبيل، في كل مكان تقريبا، لتمكين الفقراء من إدماج أنفسهم في اقتصاد السوق، وبالتالي المساهمة في النمو والاستفادة منه؛ يكون بتوظيف استثمارات عامة في التعليم والصحة والتغذية بحث تتاح هذه الخدمات على نطاق واسع، وفي غيرها من البرامج الاجتماعية الأساسية، وفي القطاع الريفي، حيث تعيش نسب كبيرة من الفقراء في العادة. ويلزم أن تكون هذه البرامج في مقدمة الأولويات التي تخصص لها الموارد الحكومية – ولا ينبغي معاملتها على أنها برامج هامشية يمكن تخفيض ميزانياتها تخفيضا كبيرا عندما تحل أوقات صعبة"[12].

اعتماد منظور النوع الاجتماعي في إعداد الموازنات يعمل على تشخيص الفجوة بين السياسات المعلنة والموارد التي يتم تخصيصها لتنفيذ المشاريع والخطط التنموية، وضمان أن الإيرادات العامة يتم إنفاقها بحيث تراعي العدالة الاجتماعية والمساواة في الفرص حسب النوع الاجتماعي؛ وتتساءل عن الآثار التي سوف يحدثها تنفيذ تلك الموازنات على أوضاع المرأة والرجل وظروفهما في المجتمع، سواء في مرحلة الإعداد أو التنفيذ. وبالتالي يمكنها استهداف الفئات الأكثر احتياجاً في جميع المجالات لتمويل تلك الاحتياجات والنهوض بأوضاعهم. ومن ثم يمكنها التأكد من تمويل المشروعات التنموية التي تحتاجها المرأة والفتاة.

ويجب التنبه الى أن انسحاب الدولة من تقديم الخدمات الأساسية في التعليم، الصحة، والرعاية الاجتماعية وترك آليات السوق تفعل فعلها دون توفير حماية حقيقية للعاملين والعاملات، خاصة في القطاع غير

[12] تقرير مقدم من الفريق الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية للأمين العام للأمم المتحدة، مرجع سابق.

الرسمي، لا يستطيع تعويضه عمل العديد من المنظمات غير الحكومية المختلفة. فالأخيرة، ومهما تعاظم دورها، لا يمكنها مد خدماتها على مستوى الوطن (لا يمكنها توفير التمويل اللازم على المستوى الكلي) بل قصارى جهدها يمكنها من تمويل بعض المشروعات في عدد محدود من المجالات. والتمويل الدولي لن يصل الى المرأة إلا من خلال الحكومة أو المنظمات غير الحكومية؛ فالتمويل من أجل تنمية المرأة يجب أن يعتمد أولاً على الموازنات الحكومية ثم تأتي المساعدات الخارجية كمصدر للتمويل بدرجة أقل.

III. أهم المشكلات التي تواجه تمويل برامج، ومشروعات تنمية المرأة:

- نسبة كبيرة من سكان الدول النامية والدول العربية غير دول الخليج، دخولهم منخفضة، توجه الى الانفاق على مستلزمات الحياة الضرورية من؛ مأكل، وملبس، ومسكن. بالإضافة لزيادة الرغبة في الاستهلاك ومحاكاة الاخرين في أنماطهم الاستهلاكية بدافع من وسائل الإعلام التجارية؛ فلا تكون لدى هؤلاء السكان قدرة على الإدخار، وبالتالي فمن الصعب إن لم يكن مستحيلاً أن تعتمد معظم النساء المحتاجات للتنمية على الادخار العائلي الاختياري.
- عدم استقرار قيمة النقود؛ حيث أن الأموال التي تدخر حالياً عن طريق الامتناع عن الإنفاق على الاستهلاك قدرتها الشرائية في المستقبل تكون أضعف منها حالياً. وبالتالي يصعب الاعتماد على التمويل الذاتي للإنفاق على التنمية بالنسبة للمرأة والفتاة الفقيرة.
- نسبة من مدخرات قطاع الأعمال الخاص قد تعاني من عدم وجود حدود فاصلة بين قطاع الأعمال والقطاع العائلي نظرا لعدم وضوح النظم والقوانين، فقد يتضمن القطاع العائلي المشروعات التي لا تتخذ شكل شركات المساهمة مثل المشروعات الفردية وشركات التضامن وبالتالي مدخرات هذا النوع تدخل ضمن مدخرات القطاع العائلي كما أن مدخرات قطاع الأعمال قد لا توجه لعملية التنمية. مما يقلل من الموارد المتاحة لتستخدم لتمويل المشروعات الموجهة لتنمية المرأة.
- كذلك الأمر بالنسبة للإيرادات الحكومية التي قد تعاني من انخفاض الإيرادات الجارية للدولة بسبب قصور نظامها الضريبي إما؛ لضآلة نسبة الضرائب إلى الدخل القومي نتيجة انخفاض متوسط دخل الفرد السنوي، أو لعدم وجود حسابات منظمة في قطاع الأعمال الخاص مما يساعد على التهرب الضريبي.
- عدم ضمان استمرارية واستقرار التمويل الخارجي لمشروعات تنمية المرأة بسبب عديد من العوامل التي قد تكون داخل المنظمة المانحة أو داخل الدولة المستفيدة.

IV. أهم الفرص المتاحة لتعزيز المصادر المتاحة لتمويل برامج ومشروعات تنمية المرأة:

- اهتمام رؤساء الدول والحكومات بضرورة مواجهة تحديات التمويل لأغراض التنمية في العالم عامة وفي الدول النامية خاصة؛ للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة كما أكدت أجندة الأمم المتحدة بالنسبة للأهداف التنموية للألفية لما بعد عام 2015 –2030.
- عزم المجتمع الدولي على إقامة شراكة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وتعزيز تعبئة الموارد المحلية، وجذب التدفقات الدولية، وتشجيع التجارة الدولية كمحرك من محركات التنمية، وزيادة التعاون الدولي المالي والتقني لأغراض التنمية وتمويل الديون المقدور على تحملها وتخفيف عبء الديون الخارجية، وتحسين تماسك واتساق الأنظمة الدولية النقدية والمالية والتجارية.
- إدراك رؤساء وملوك الدول وحكوماتهم لأهمية تنمية المرأة والفتاة حتى يمكن المضي قدماً في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة ومستدامة، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بجميع الدول.
- تخصيص برنامج على الأقل بكل منظمة من منظمات الأمم المتحدة لغرض تنمية المرأة والفتاة، والتي توجه تدفقاتها المالية وتحويلاتها لتحقيق ذلك الغرض بالدول النامية.
- وجود أليات وطنية مسئولة عن تنمية المرأة في عدد كبير من الدول تهدف الى؛ تمكين المرأة عموماً، والمرأة الفقيرة أو المهمشة سواء في الريف أو الحضر وصقل مهاراتها وقدراتها وصولاً إلى تمكينها لتأخذ دورها في تحقيق التنمية والبناء. وذلك عن طريق وضع وتنفيذ سياسات ترمي إلى القضاء على الفجوة بين الجنسين في مجال الإلمام بالقراءة والكتابة ورفع مستوى التعليم، وتوفير برامج التدريب وتزويد المهارات، وبرامج تحسين الصحة. وجميعها أمور أساسية لتنمية المرأة والفتاة.
- بدء الأخذ بمبادرات الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي في عدد كبير من دول العالم المتقدمة والنامية على السواء. وتحتاج تنمية المرأة الى الأخذ بمنظور النوع الاجتماعي عند إعداد الموازنات "موازنات النوع الاجتماعي"، حتى يمكن تعزيز الموارد المخصصة لتمويل برامج ومشروعات تنمية المرأة من المصادر الداخلية والخارجية المتاحة.

V. أهم الخطوات المقترحة لتسهيل عملية تحقيق المساواة وتمكين المرأة:

هناك بعض الخطوات العامة التي يجب الأخذ بها لتدعيم وتعزيز زيادة الموارد المتاحة بالدول منها:

- إعداد سياسات مالية أكثر كفاءة موجهه لزيادة الإيرادات، ورفع كفاءة الانفاق العام، وتحقيق تنمية الموارد المالية عن طريق إصلاحات في النظم والسياسات الاقتصادية والقانونية والمعلومات والبيانات، كما يتطلب ذلك إصلاحات هيكلية تتضمن الاستثمار في البنية التحتية العامة وتعزيز الإنتاجية وإلغاء الحواجز أمام دخول المنتجات والخدمات بين أسواق الدول العربي؛ ليمكن تحقيق هدف التمويل من أجل التنمية.
- العمل على إعداد استراتيجية عربية موحدة لتوفير الطمأنينة للمستثمر العربي وصولا إلى تحقيق التكامل العربي المنشود، بما في ذلك خلق فرص العمل، وتدعيم استقرار أسواق المال، والنظام المصرفي ككل؛ حتى يمكن زيادة الاستثمار الذي تتحقق من خلاله الإيرادات.
- "تقع على عاتق البلدان النامية نفسها المسؤولية الرئيسية عن تحقيق النمو والتنمية المنصفة وتنطوي هذه المسؤولية على تهيئة الظروف التي تتيح تأمين الموارد المالية اللازمة للاستثمار ومن شأن الإجراءات التي يتخذها راسموا السياسات المحلية أن تلعب دورا كبيرا في تحديد حالة الحكم، وسياسات الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي والمالية العامة، وحالة النظام المالي، وغير ذلك من العناصر الأساسية التي تشكل البيئة الاقتصادية للبلد ومن العوامل الحاسمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأخذ بسياسة ضريبية سليمة، والإنفاق الاجتماعي بصورة تتسم بالمسؤولية، وتوفر نظام مالي يتسم بحسن الأداء والقدرة على المنافسة وأخيرا فإنه من الضروري توفر خطة جيدة للمعاشات التقاعدية ولكي تحقق أي خطة محددة لسداد الاشتراكات أثرها الاجتماعي الأعظم ينبغي أن تُستكمل بخطة تمولها الضرائب، لتوفير حد أدنى من المعاشات التقاعدية يكون له أثر تدرجي في عملية إعادة التوزيع وتوفير الضمانات للفقراء"[13].

- تنمية الوعي الادخاري بين المواطنين والتوعية الكافية بفائدة الادخار لتحسين الأوضاع الاقتصادية، وزيادة كفاءة الأجهزة القائمة على تجميع المدخرات مثل صناديق التوفير البريدي وبنوك التنمية والبنوك التجارية. وعلى أجهزة تجميع المدخرات؛ توفير فرص التمويل المناسبة لمشاريع رائدات الأعمال الجديد منها والقائم على حدٍ سواء، وتقديم الدعم الفني والاستشارات بجميع المراحل التي يمرّ بها المشروع.

[13] - WWW.UN.org, 25/02/2006.

كما أن على الدول اتخاذ بعض الخطوات التنفيذية المحددة لتسهيل عملية تحقيق المساواة وتمكين المرأة من أهمها:

1. لا بد أن يكون للدولة دوراً أساسياً في تنمية أوضاع المرأة وتغيير علاقات النوع الاجتماعي، لتكون أكثر عدلا وأقل تمييزا ضد النساء، فالدولة هي الفاعل الرئيس في توجيه عمليات التغيير الاجتماعي والمسئول عن تفير حقوق الأفراد، بما لها من قدرة على التشريع، رسم السياسات، تحديد الأهداف التنموية، تخصيص الموازنات ومتابعة تنفيذ الخطط والموازنات. لتحقيق التغيير المنشود.
2. استمرار الدولة في تقديم الخدمات الأساسية في التعليم، الصحة، وخلق عدد كاف من فرص العمل، والرعاية الاجتماعية.
3. اعتماد الأخذ بمنظور النوع الاجتماعي عند التشريع، رسم السياسات، إعداد الخطط، تخصيص الموازنات؛ بما يعني العمل على إعادة فحص البنى والمؤسسات الاجتماعية، الاقتصادية، والسياسية القائمة. حيث يعمل هذا المنظور على دراسة آليات توزيع الأدوار بين الرجال والنساء، والمسؤوليات والتوقعات المحددة لكل منهم، ويعمل على تحليل الأوضاع المعيشية، وطبيعة مساهمات المرأة والفتاة ضمن محيط العمل داخل وخارج المنزل بما فيها الإنتاج، ومدى توافر الخدمات الاجتماعية المُمَكِنة للمرأة من أداء أدوارها، وتقييم أثر مدخلات التنمية على النوع الاجتماعي للتمكن من اتخاذ تدابير إيجابية تستهدف القضاء على مواضع التمييز وعدم المساواة.
4. اعتماد الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي بدلاً من الموازنات التقليدية. فالموازنة هي التي تحدد الخيارات الاقتصادية للدولة وتحدد أنماط النفقات والواردات، وتعبر عن سياسات الدولة الاقتصادية، والاجتماعية، والمالية، والتعليمية، والإنمائية. والموازنات التقليدية تفترض تماثل احتياجات جميع أفراد المجتمع، بغض النظر عن مواقعهم الاقتصادية والاجتماعية، وتتجاهل أي فوارق بين الرجل والمرأة. والهدف من الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي هو إعادة تنظيم الأولويات من وجهة نظر النوع الاجتماعي (كلا من المرأة والرجل)، والتعرف على الفجوات في توزيع الموارد العامة، تحديد الاولويات في توزيع الموارد العامة، وتخصيص الموارد العامة بحيث تلبي احتياجات الأفراد وبقدر أكبر من الكفاءة والإنصاف، وتوفير الموارد اللازمة لتمويل مشروعات وبرامج تنمية المرأة، وتحديد ما إذا كان هناك فجوة بين ما يتم إعلانه من سياسات وما يتم تخصيصه من موارد لتنفيذ تلك السياسات، وتقييم أثار تنفيذ تلك الموازنات على النوع الاجتماعي. والموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي ترتكز على التحليل وتحديد الأهداف، وترتيب الأولويات، والتخطيط من منظور النوع.

5. وجود مركز خبرة متميز للموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي بالمملكة المغربية هو خطوة جيدة لمساعدة بعض الدول الناطقة باللغتين العربية والفرنسية، التي ترغب في تنفيذ موازنات النوع الاجتماعي.
6. من الجيد المساعدة على الإسراع بتدشين مركز الخبرة المتميز للموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي بمصر لمساعدة الدول الناطقة باللغة العربية والإنجليزية على تطبيق موازنات النوع الاجتماعي، وتوفير التدريب النظري والمكتبي، ورفع الوعي اللازم للتطبيق؛ لما لها من خبرة وتجربة جيدة بهذا المجال. فالموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي من شأنها أن تساعد على الإسراع بـ:

- تضييق الفجوات النوعية بين الرجل والمرأة وفقاً للاحتياجات العملية والاستراتيجية لكل منهما.
- الوصول العادل للموارد والقدر الملائم من التمويل حسب احتياجات النوع الاجتماعي.
- استخدام أكثر كفاءة وفعالية للموارد لتحقيق قدر أكبر من الإنصاف بين الفئات المختلفة.
- تحديد الأولويات، دون اغفال لحالات التمييز وعدم المساواة في المجالات المختلفة.
- الإسراع بتحقيق الأهداف التنموية.

حقوق الطبع محفوظة لمنظمة المرأة العربية 2015